دور السياسة العامة في معالجة أثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية في رواندا (1994-2020)

د. علي محمد ديهوم[1] أ. محسن رمضان جابر[2]

مستخلص الدراسة:

تناول البحث دراسة دور السياسة العامة في معالجة اثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية والتقدم في رواندا من خلال توضيح عوامل نشأة واستمرار الصراع السياسي الإثني المسلح، وعرض مراحل تطوره الذي كانت نهايته وقوع جريمة الإبادة الجماعية، التي بلغ عدد ضحاياها مليون شخص من التوتسي والمتعاطفين معهم، وتوضيح كيف تجاوزت رواندا أزمتها من خلال مجموعة من السياسات العامة الرشيدة في الجانب السياسي الذي عمل على توحيد الهوية الوطنية، واحتواء كل مكونات المجتمع من دون عنصرية أو إقصاء، والجانب الاقتصادي الذي نجح في تحقيق تنمية حقيقة في مختلف المجالات، إضافة إلى المجهودات الفاعلة في تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية، فأصبحت نموذج يمكن الاستفادة منه في المجتمعات التي تعاني صراعات مسلحة.

مفتاح الكلمات: السياسة العامة في رواندا، الإبادة الجماعية، رواندا

المقدمة:

لقد عاشت رواندا مأساة حقيقة خلفة الخراب والدمار على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرغم من ذلك حققت درجة نادرة من الاستقرار السياسي والسلامة العامة والنمو الاقتصادي في منطقة عانت من النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، إن مكاسب رواندا في مجالي التنمية والأمن ملحوظة بشكل خاص في أعقاب الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1994، حيث حققت رواندا معدلات نمو ملحوظة في العديد من المجالات وخاصةً الإقتصاد . كما زادت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان لتصل إلي 69% وهو ما يعبر عن ارتفاع مستوي الديموقراطية في رواندا بالمقارنة مع باقي دول إفريقيا جنوب الصحراء. اتبعت رواندا سياسات عامة استطاع بها

[1] أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية allllllaiiiii1981@gmail.com

[2] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الأسمرية الإسلامية mu.jaber@asmarya.edu.ly

تجاوز هذه المأساة المرعبة، وأن تقدم تجربة ناجحة في تحقيق العدالة والمصالحة والتنمية من خلال الدور الإيجابي لمؤسسات النظام السياسي الرواندي في صناعة وتنفيذ السياسات العامة الناجحة، ما يستوجب تسليط الضوء في هذه الدراسة على مضمون السياسات العامة التي كان لها الدور الملحوظ في الخروج من أزمة رواندا العميقة .

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من سؤال مفاده: ما هي طبيعة السياسة العامة التي تم اتخاذها في رواند لتجاوز اثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية والتقدم ؟ إضافة إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية هي :

- كيف نشأ الصراع في رواندا، ومراحل تطوره إلى وقوع جريمة الإبادة لجماعية .
- ماهي المؤسسات التي تتولى صناع وتنفيذ السياسة العامة في رواندا.
- كيف تجاوز المجتمع الروندي مأساة الإبادة الجماعية ؟

أهمية الدراسة:

تتمحور اهمية الدراسة في تقديم دراسة علمية حول الكيفية التي استطاع بها المجتمع الروندي تجاوز مأساة الإبادة لتكون عبرة لكل المجتمعات يمكن الاستفادة منها. ومن ناحية عملية تقدم الدراسة تجربة متميزة في الطرق والاساليب للخروج من الازمة وتحقيق العدالة والمصالحة والتنمية والتقدم، يمكن أن توظف في مجتمعات أخرى للخروج من أزماتها وصرعاتها إلى السلام والتنمية .

فرضية الدراسة:

تتناول الدراسة بحث وتحليل الفرضية الآتية :

(بعد وقوع جريمة الإبادة الجماعية في روندا وأثارها السيئة اتبعت رواند سياسة عامة كان لها دور أساسي في تجاوز أثار الابادة الجماعية وتحقيق التنمية والتقدم) .

أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأتي:

1- تحليل نشأة الصراع ومراحل تطوره إلى وقوع جريمة الإبادة لجماعية في رواندا .
2- توضيح مؤسسات النظام السياسي في روندا .
3- توضيح طبيعة السياسة العامة التي تم اتخاذها للخروج من آثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية في رواندا .

منهج الدراسة :

سعيا للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من الفرضية سيتم استخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لدراسة دور السياسة العامة في معالجة أثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية في رواندا.

تقسيمات الدراسة :

سيتمُ دراسةُ الموضوعِ من خلالِ المحاورِ التاليةِ :

المحور الثاني : نبذة عامة عن رواندا .

المحور الثاني : نشأة الصراع المسلح وتطوره إلى وقوع الإبادة الجماعية في روندا .

المحور الثالث– مؤسسات صنع السياسة العامة في رواندا.

المحور الرابع: آليات معالجة آثار جريمة الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية في رواندا .

المحور الأول: نبذة تاريخية عن رواندا .

نتناول في هذا المحور التعريف برواند من خلال إعطاء لمحة عامة عن موقعها الجغرافي، وتركيبتها السكانية، وطبيعة الحياة السياسية والثقافية في المجتمع الرواندي بشكل عام .

تقع رواندا في شرق وسط القارة الافريقية في منطقة البحيرات العظمى إلى جنوب خط الاستواء قليلا، تحدها أوغندا من الشمال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب، وبورندي من الجنوب، وتنزانيا من الشرق ، سميت بأرض الألف تلة لميزة ارتفاع أراضيها، تبلغ مساحتها 26338 كيلو متر مربع ، ويبلغ عدد سكانها طبقا لتقديرات أواسط التسعينات حوالي 7164944 نسمة، تقع عاصمة رواندا (كيغالي) في الوسط وتبلغ مساحتها 400 كيلو متر مربع (رحلي، 2014 – 2015، ص ص 12،11).

تتكون التركيبة السكانية في رواندا من ثلاث مجموعات إثنية وهي : التوا بنسبة (1%)، التوتسي (09%)، الهوتو(90%) ، ويعتبر التوا هم أول وأقدم من سكنوا إقليم رواندا، وليس لهم أي تأثير في الحياة الحديثة، ويقتصر نشاطهم الاقتصادي على الصيد وصنع الفخار، وتتركز حياتهم في الغابات والأدغال (شابوني، 2009/2010، ص 50)، ثم بعد قرون جاءت قبائل (الهوتو) التي عرفت بممارسة الأعمال الزراعية، والصيد، وهي تشكل الأغلبية المطلقة في رواندا، ومع حلول القرن الرابع عشر الميلادي شهد المنطقة توافد جماعات من التوتسي شكلت أقلية سكانية، ولكن كان لها تأثير على طبيعية الحياة الاقتصادية والسياسية في رواندا (رحلي، 2014 – 2015، ص ص 18،16)، ويعتمد التوتسي في نشاطهم الاقتصادي على الرعي، والثروة الحيوانية المتمثلة بشكل خاص في الأبقار، ما وفر لها امتلاك القوة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية (شابوني، 2009/2010، ص 51).

ويتكلم سكان رواندا لغة واحدة وهي كينارواندا، بالإضافة إلى الفرنسية، والإنجليزية، والسواحلية، (القوال، 2009، ص 83)، لغة "كينارواندا" هي لغة البانتو وهي اللغة الأم لمعظم الروانديين، وترتبط ارتباطا وثيقا بلغة "كيروندي" لغة سكان بورندي ولغة "ماشي" لغة سكان منطقة جنوب الكونغو، ولغة "كيها" لغة سكان شمال غرب تنزانيا (نور، 2014–2015، ص 23) .

أما من الناحية الدينية فيتوزع سكان رواندا بين الديانة المسيحية، والإسلامية، والمعتقدات التقليدية، انتشرت الديانة المسيحية في رواندا مع مجيء الأوربيين عبر البعثات التبشيرية، فحسب إحصائيات

عام 1991 م تبلغ نسبة الكاثوليك 62% ، والبروتستانت 18% ، و19% ديانة تقليدية، 1% مسلمين (رحلي، 2014 – 2015، ص 21).

ومن جانب الحياة السياسية كانت رواندا قبل قدوم الاستعمار قائمة على نظام المملكة الهرمي القائم على تسلسل جماعات ذاتية القيادة، تجتمع تحت سيطرة مباشرة للموامي (ملك)، حيث كان هذا المنصب يتم بالوراثة تتوارثه قبيلة أبانيجينا التوتسية، حيث كان الملك هو تجسيد للإله إيمانا ورمزا لرواندا كلها، وكان هناك مجلس الأبيرو مهمته أداء بعض الشعائر، والطقوس السرية على الملك الجديد، وينقسم هذا المجلس إلى ثلاث فئات تتولى كل فئة اختصاصات محددة وهي: أمراء مراعي يشرفون على أراضي الرعي، وأمراء الجيش ويتولون أمور تجنيد الرجال والقتال، وأمراء الأرض يتولون زراعة الأراضي والإنتاج والجباية والخراج (بركة، 21–22 أفريل 2002، ص ص 28،29) ،لا توجد فروق ثقافية تذكر بين التوتسي والهوتو؛ فهم يتشاركون نفس اللغة، والمعتقدات والدين والتقاليد (نور، 2014–2015، ص 23).

لقد كان المجتمع الرواندي عبارة عن جماعات قبلية أو عشائرية تبدي ولاءها لنفس الملك، ولها نفس الإله الذي يعبدونه، ويشتركون في نفس الثقافة، ونفس اللغة، ويتعايشون على نفس الأرض، ليتضح أن طبيعة العلاقات التي كانت موجودة قبل الاستعمار ميزها التجانس والانسجام والانتماء إلى نفس الثقافة، مع الإشارة إلى وجود بعض الاختلافات البسيطة من الناحية الفيزيولوجية مع قوة الروابط الاجتماعية كما أوضحنا، والتنافس الاقتصادي وهذا من الامور الطبيعية في أي مجتمع (شابوني، 2009/2010، ص ص 52،53)، ومن دلالات التجانس الثقافي أن الزواج الذي يعتبر أبسط مؤسسة اجتماعية في روند كان شائعا نسبيا بين الهوتو والتوتسي (نور، 2014–2015، ص 23).

ومن خلال المقارنة التالية التي اجرتها الباحثة لبنى نور(2014–2015) بين المجموعات الإثنية الثلاثة، فإنه يتضح عدم وجود أسس تاريخية أو ثقافية يستند عليها هذا التصنيف الطبقي الإثني، أو فروق بيولوجية تذكر فيما بينها (ص 19)

جدول (1): تصنيف المجموعات الإثنية في رواندا:

معيار التصنيف	الهوتو	التوتسي	التوا
الأصل	هم ثاني من سكن رواندا، أتوا إليها مهاجرين من جهة الغرب .	محاربون وفدوا إلى رواندا بعد الهوتو بزمن طويل، قادمين من الشمال الشرقي.	يمتلون السكان الأصليين لرواندا.
الصورة الذهنية	يرون أنفسهم الأغلبية وأصحاب الحق في رواندا كوطن أصلي لهم وحدهم .	يراهم الهوتو أقلية غازية متسلطة، ولا يحق لهم أن يشاركوهم في الوطن .	جماعات من الصيادين ليس لهم أي ثقل سكاني أو سياسي .

النسبة العددية	% 84	% 15	% 1
الثقافة	رغم اختلاف أصول الجماعات الثلاثة فقد تكيف كل منهم مع ثقافة المكان شبه الموحدة (لغة، ودينا، وعادات ومعتقدات، وغيرها)، واضافوا إليها قليلاً من ثقافتهم التي أتوا بها من أوطانهم الأصلية، لتكون المحصلة ثقافة متجانسة إلى حدج كبير، تجعل من الصعب التفريق بين ثقافة الهوتو وثقافة التوتسي، ولعل التمييز بينهما وبين التوا الصيادين أكثر سهولة مقارنة بصعوبة التمييز بين جماعتين من الهوتو والتوتسي		
الوظائف الرئيسية	مزارعون	رعاة ماشية	بدو صيادون
المواصفات الجسدية العامة	قصار القامة وعريضون	طوال القامة ونحيفون	لا يوجد موصفات محددة

فقد كان من الصعب التفريق بين رواندي وآخر، حتى من خلال الفروق الفيزيائية البسيطة جدا، وحتى أسماء الأشخاص، والعائلات لا تحمل أي دلالات إثنية، فلم يكن الروانديين قبل الاستعمار يملكون بطاقة هوية بها خانات لاسم العائلة أو التصنيف العرقي (نور، 2014–2015، ص 20).

لقد تمكن التوتسي من فرض سيطرتهم على الهوتو والتوا من خلال السيطرة على مصادر الثروة(الماشية، والأرض)، في شكل علاقة عرفت بعلاقة الأبوهاكي، وهي علاقة قائمة على تابع ومتبوع، فقد كانت الماشية هي رمز الثروة في المجتمع التقليدي الرواندي، ومن ضوابط هذه العلاقة أنه على التابع أن يقدم للمتبوع قدرا من السلع والخدمات، وكان من واجبات المتبوع توفير الحماية لاتباعه، وكان بإمكان أبناء جماعة الهوتو الانتقال إلى جماعة التوتسي إذا تحصل على قطعة من الأرض، وبعض قطعان الماشية بموافقة أحد سادة التوتسي، فيصبح منتمين إلى جماعة التوتسي، والعكس صحيح، إذا فقد أحد من التوتسي أرضه يتحول إلى جماعة الهوتو (مصطفى، 2006، ص 50). فقد صَنفت هذه العلاقة القائمة على أساس اقتصادي، واجتماعي التوتسي كملاك للثروة، والسلطة، والهوتو كخدم لهم، مع امكانية تغير هذا الوضع لأي فرد من الجماعتين . واشار الدكتور حمدي حسن أن التوتسي كونهم أقلية سيطروا على الأغلبية من الهوتو، وفرضوا عليهم نظاما إقطاعيا متسلطا (حسن ح.، 2019).

استولت المانيا على منطقة روندا بورندي عام 1890 م، واستمرت في السيطرة عليها حتى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، إذ وقعت روندا وبورندي تحت سيطرة الاستعمار البلجيكي تحت نظام الانتداب في ظل عصبة الأمم حتى الحرب العالمية الثانية، ثم نظام الوصاية بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة، انفجرت ثورة الهوتو سنة 1959 م، وأعلنوا الجمهورية المستقلة في 1 يوليو سنة 1962 م، وتغير النظام السياسي في رواندا من نظام ملكي تحت سيطرة التوتسي، إلى نظام جمهوري تحت سيطرة الهوتو(نور، 2014–2015، ص ص 5–6).

رواندا اليوم ليس رواندا الأمس في جميع جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، لقد خاضت رواندا تجربة ناجحة في تجاوز مآسي وأثار الإبادة الجماعية، وبناء نظام

سياسي حقق النجاح والتقدم في مجالات مختلفة، إنها نموذج يستحق الدراسة والاستفادة منه بالنسبة للمجتمعات التي تعاني من الصراعات السياسية

المحور الثاني: وقوع الإبادة الجماعية في روندا

ترتبط جريمة الإبادة الجماعية بمفهوم الصراع بمختلف أنواعه سواء الإثني، أو الديني، أو السياسي بشكل عام، وهي حصيلة لمرحلة متقدمة من ذلك الصراع عبر مراحل متعددة ومتداخلة، بتأثير مجموعة من العوامل المتشابكة على الصعيد المحلي، والاقليمي، والدولي تصل في نهايتها إلى ذلك الشكل البشع من السلوك الإجرامي، وهو الإبادة الجماعية كنتيجة لهذا الصراع .

فقد وقعت الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا بعد مراحل متعددة من الصراع السياسي، و العنف المسلح مختلف الأشكال بين الهوتو والتوتسي، فلم تكن جريمة الإبادة الجماعية حادثة مفاجئة، وإنما سبقتها نزاعات وصراعات دموية بين الطرفين، نحددها في المراحل التالية :

1- مرحلة الثورة الاجتماعية للهوتو سنة 1959 م .

بدأ خلال النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين شعور الهوتو بالعبودية من قبل البلجيك والتوتسي من جهة، والظلم من النظام العقاري المطبق (توزيع الأراضي) من جهة أخرى، إضافة إلى إثارة الحديث عن المشكلة الإثنية، وتصاعد التوتر الذي انتهى بقيام ثورة الهوتو سنة 1959 م، بدعم من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية (نور، 2014-2015، ص 5)، عرفت بالثورة الاجتماعية في رواند، نفي على إثرها ملك التوتسي إلى الخارج سنة 1961 م، وأعلنوا الهوتو الجمهورية المستقلة في 1 يوليو سنة 1962 م ، وتغير النظام السياسي في رواندا من نظام ملكي تحت سيطرة التوتسي إلى نظام جمهوري تحت سيطرة الهوتو(نور، 2014-2015، ص ص 5-6).

وخلال هذه التطورات والمستجدات تغير موقف السلطات الاستعمارية البلجيكية لصالح الهوتو، وكان ذلك عاملا حاسما في نجاح ثورتهم ضد النظام التقليدي الذي يسيطر عليه التوتسي، فقامت بعزل الكثير من امراء التوتسي، وعينت بدلهم آخرين من الهوتو، وقامت بتحويل الإمارات والرئاسات التقليدية، إلى بلديات التي أصبح معظم رؤسائها من الهوتو، وقامت باحتجاز الملك "موتارا الثالث" ملك رواندا، وتم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة "جريجوار كاييبياندا" زعيم حزب "بارماهوتو" (مصطفى، 2006، ص69).

أجريت انتخابات عامة في سبتمبر عام 1961م لاختيار حكومة للبلاد، وتقرير مستقبل الملكية في رواندا، فكانت النتيجة تصويت 80% من الناخبين لصالح النظام الجمهوري، ومن ثم أصدر المجلس التشريعي المنتخب في أكتوبر 1961م، قرار بإلغاء الملكية، وتجريد الملك من سلطاته، كما تم إعلان الجمهورية في البلاد، وانتخب " جريجوار كاييبياندا " رئيسا للجمهورية الوليدة، وفي ديسمبر 1961م، حصلت رواندا على الحكم الذاتي تمهيدا لاستقلالها الذي تم بالفعل في 01 يوليو 1962 في ظل نظام جمهوري يسيطر عليه الهوتو، وبدأ تشكل الحياة السياسية وظهور عدد من الأحزاب السياسية (المكي، 2000م، ص 157)(مصطفى، 2006، ص ص 69-70).

قد مر هذا التغيير من خلال عملية عنف دموي كان ضحيتها ما يقارب العشرين ألف من التوتسي، والعديد من اللاجئين يقدر عددهم بحوالي 300 ألف أجبروا على النزوح من أراضيهم، ليجعل منهم النزوح الجماعي أقلية أقل عددا من ذي قبل (الوليد، 2013/2012، ص 36).

لم يتوقف العنف السياسي الإثني المسلح بين الهوتو والتوتسي باستقلال رواندا عام 1962م، حيث حاول التوتسي استعادة سيادتهم المفقودة، بينما عمل الهوتو على المحافظة على جمهوريتهم الوليدة، وبحلول عام 1965 عزز الهوتو هيمنتهم وسيادتهم على مقاليد الأمور في البلاد خلال عهد الرئيس كايبيباندا (1962–1973)، وعهد الرئيس هابياريمانا (1973–1994) . (إبراهيم ، 2002، ص ص 80–86).

ففي عهد الرئيس كايبيباندا خلال الفترة 1962–1973 م استمرت عمليات العنف والعنف المضاد بين الهوتو والتوتسي، مخلفتا عشرات الالاف من اللاجئين إلى الأقاليم المجاورة، وتكونت مجموعات صغيرة من هؤلاء اللاجئين شنت حرب عصابات ضد نظام الهوتو الناشئ في رواندا، وأطلق الهوتو على هذه المجموعات اسم "أنيتري"، وتعني الصراصير في اللغة الرواندية، تمكنت هذه المجموعات في ديسمبر عام 1963 م من التقدم إلى مسافة 20 كم من العاصمة كيجالي، واجهها الجيش الحكومي وتمكن من ردها، وقامت الحكومة على إثر هذه الهجمات بحملة اعتقالات واسعة ضد التوتسي المقيمين في رواندا، قتل خلالها ما بين 10 إلى 14 ألف شخص بمن فيهم جميع السياسيين التوتسي الذين بقوا داخل البلاد حتى المعتدلين منهم، وزاد عدد اللاجئين التوتسي الفارين إلى الدول المجاورة منذ بداية العنف عام 1959 م حتى أواخر عام 1964 م إلى حوالي 336 ألف شخص، كما هو موضح في الجدول رقم (2) :

جدول 2: يوضح عدد اللاجئين في الدول المجاورة لرواندا ما بين العام 1959م. وحتى أواخر العام 1964م .

ر. ت	الدول	العدد
1	بورندي	200 ألف
2	أوغندا	78 ألفا
3	تنزانيا	36 ألفا
4	الكونغو الديمقراطية	22 ألفا

الجدول من إعداد الباحث

واستمرت سلسلة العنف الاثني المتبادل، فقد ذبح ما بين 80 ألفاً إلى 200 ألف من الهوتو على يد التوتسي في بورندي عام 1972 (نور، 2014–2015، ص ص 5–6) (شابوني، 2009/2010، ص 54)، فقام نظام غريغوار كايبيباندا بتطبيق سياسة الحصص الإثنية بدقة في

مختلف المؤسسات والهيئات في البلاد، وترتب على ذلك فصل الكثير من التوتسي من وظائفهم ومدارسهم وجامعاتهم، وفر الكثير منهم خارج البلاد (مصطفى، 2006، ص 71).

ونتيجة لحالة عدم الاستقرار والعنف المتبادل، والصراع الإقليمي الداخلي بين عناصر النخبة من الهوتو (هوتو الوسط، والجنوب في مواجهة هوتو الشمال) في عهد الرئيس غريغوار كايبياندا المنتمي لهوتو الجنوب حدث انقلاب عسكري في 1973 م بقيادة قائد الأركان جوفانيل هابياريمانا المنتمي لهوتو الشمال، مؤسسا الجمهورية الثانية في رواندا التي استمر في حكمها على إثره لمدة عشرين سنة حتى حادثة اغتياليه في سنة 1994 ، مارس خلال فترة حكمه سياسة عنصرية جهوية بإتباع سياسة التمييز بين هوتو الشمال، وهوتو الجنوب من جهة، والتوتسي والهوتو من جهة أخرى (شابوني، 2009/2010، ص 54)، اعتمد هابياريمانا على نظام الحزب الواحد في حكمه، من خلال قيادته للحركة الثورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية التي صنفت بأنها حركة راديكالية إثنية فاشية، اتسمت افكارها وملامحها بالخصائص التالية (شابوني، 2009/2010، ص 65):

أ- رفض فكرة الاعتراف بحقوق التوتسي؛ لأنه مبني على تحقيق مصالح الهوتو.

ب- رفض أي مشروع للإصلاح الديمقراطي والمحافظ على استمرارية وبقاء النظام القائم.

هذه السياسة المبنية على الإيديولوجية العنصرية، والتعبئة الإثنية، والإقصاء، والجهوية خلفت العداء بين هذه الوحدات الاجتماعية، فالتعبئة الإثنية التي استخدمها هابياريمانا انعكست على الاوضاع الاجتماعية، والسياسية من خلال ترسيخ ثقافة الكراهية، ونشر الدعاية الإقصائية التي كانت تطلق كلمة الصراصير على التوتسي، وكل من يعارضون النظام، إلي جانب استعمال وسائل القوة من اغتيالات، وتطهير عرقي، واعتقالات، وأدت إلى خلق تحالف بين هوتو الجنوب والتوتسي، بسبب التمييز العنصري، والمجازر التي ارتكبت ضدهم، فتأسست تنظيمات سياسية للتوتسي في بلجيكا، مدعومة بجناح عسكري في أوغندا من جهة أخرى تحت قيادة الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) بقيادة كانير يغوي، التي تولى قيادتها بعد وفاته بول كاجامي الرئيس الحالي لرواند (شابوني، 2009/2010،ص 66 ص54).

لم ينجح النظام السياسي الرواندي بعد الاستقلال في إدارة الصراع السياسي بإسلوب يمنع تتابع العنف الإثني المتبادل، بل كان طرفا في هذا الصراع الدموي من خلال ممارسة العنصرية الإثنية مما كان سببا في توسع دوامة العنف المسلح بشكل دائم .

2- مرحلة الحرب الأهلية وفشل مفاوضات السلام :

في عام 1989 م دفعت مجموعة من التطورات التي حدثت في رواندا، وأوغندا الجبهة الوطنية الرواندية لبدء العمل المسلح في أكتوبر 1990 م؛ لإسقاط النظام الديكتاتوري لهابياريمانا، وتحقيق عودة التوتسي اللاجئين، واقتسام السلطة بين التوتسي والهوتو، فاصبح النزاع يدور بين الجبهة الوطنية الرواندية من جهة، والحكومة من جهة أخرى، وانتهى هذا العمل المسلح بالفشل، وفقدت الجبهة ثلاثة من أبرز قياداتها ومنهم قائدها العسكري "فرد رويجيما"، وقام خلفه "بول كاجامي" بإعادة

تنظيم قوات الجبهة، وتحولت في أسلوب عملياتها إلى حرب العصابات (مصطفى، 2006، ص ص74،75)، ولم تتوقف هذه الحرب إلا بتوقيع الرئيس الرواندي على اتفاقية تضمن تشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها أعضاء الجبهة الوطنية من التوتسي (نور، 2014–2015، ص7). وبالفعل تم في أبريل تشكيل حكومة جديدة، شاركت فيها أحزاب المعارضة الرئيسية، وبعد مفاوضات بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندا وقع الطرفان وقف إطلاق النار بينهم في يوليو 1992 م، وبدأت مفاوضات السلام في أروشا بتنزانيا، وبعد مفاوضات مطولة تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات حول ترتيبات اقتسام السلطة خلال المرحلة الانتقالية (أكتوبر 1992 ويناير 1993) وإعادة توطين اللاجئين في يونيو 1993م، وتم توقيع هذا الاتفاقات في 4 أغسطس 1993 م، الذي تضمن أن تمر البلاد بمرحلة انتقالية مدتها ثمانية عشر شهرا يعقبها انتخابات ديمقراطية، وتحكم البلاد خلال هذه المرحلة حكومة وطنية (مصطفى، 2006، ص ص 76–77).

لجأ المتطرفون الهوتو إلى عرقلة عملية المصالحة باستخدام أساليب تعيق استمرارها ونجاحها كإثارة القلاقل، والاضطرابات السياسية، والتشكيك في شرعية مفاوضات السلام في أروشا، وتنفيذ مذابح محدودة النطاق ضد المدنيين التوتسي، قابلتها الجبهة الوطنية الرواندية باستئناف القتال ضد الجيش الحكومي، واحتلت مناطق واسعة من شمال البلاد خلال شهر فبراير 1993 م، ومن ثم أعلنت الجبهة وقف القتال من جانب واحد، وبدأت مفاوضات السلام من جديد، ما دفع المتطرفون من الهوتو إلى التفكير في تنفيذ الحل النهائي للأزمة والذي هو من وجهة نظرهم الإبادة الشاملة للتوتسي والمعارضين الهوتو (مصطفى، 2006، ص 79).

لقد كانت التسوية السياسية التي تم عقدها كحل للأزمة فرصة تاريخية لوقف العنف السياسي الإثني المسلح المتبادل بين الطرفين، لكن الجناح المتطرف من الهوتو أفشل هذه التسوية السياسية القائمة على احتواء الجميع، ليمارس سياسة متطرفة تهدف إلى إقصاء التوتسي، والمتعاطفين معهم من الهوتو، من رواندا نهائيا بارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية كما سنوضح فيما سيأتي.

3– مرحلة وقوع جريمة الإبادة الجماعية :

هي محصلة الصراع بين الهوتو والتوتسي بمختلف أبعاده، انطلقت المجازر البشعة لعملية الإبادة الجماعية، بعد عملية قتل رئيسي رواندا وبورندي؛ بإسقاط طائرتهما بصاروخ أرض جو عند اقترابها من المطار في كيغالي في 6 أبريل سنة 1994 م ، فأتهم المتطرفون من الهوتو التوتسي بمقتل الرئيس، وطالبوا عبر الإذاعة والصحف بالثأر والانتقام؛ فقام الحرس الرئاسي في كيغالي، وقوى الجيش الرواندي، وميلشيات الحركة الثورية الوطنية من التنمية والديمقراطية، والتحالف من أجل الديمقراطية في اليوم التالي لاغتيال الرئيسين، بشن هجمات منظمة ومتواصلة على المدنيين التوتسي وكان أولهم اغتيال العناصر الرئيسة المعارضة لنظام حكم هابياريمنا (شابوني، 2009/2010،) .

لقد ساهمت الألة الإعلامية في عملية الإبادة من خلال خطابات الكراهية|، والتحريض على القتل التي كانت تبتها عبر الإذاعة الرسمية خلال عملية الإبادة الجماعية سنة 1994 م، وهذا عرض

لنص بعض الرسائل التي ترجمة إلى العربية " أعزائي المستمعين، عندما يسألني لماذا أكره التوتسي، أقول: (اقرؤوا التاريخ) التوتسي كانوا عملاء للمحتلين البلجيكيين، لقد سرقوا أرض الهوتو خاصتنا، والان عادوا من جديد؛ أولئك التوتسي المتمردون، إنهم صراصير، إنهم قتلة، رواندا هي وطن الهوتو، نحن الأغلبية، هم الأقلية الخائنة، والغازية، سنسحق الغزاة، سنمحو ثوار الجبهة الوطنية من على وجه الأرض، هذه آر. تي . إل. إم ، إذاعة قوات الهوتو، ابقوا متيقظين، احذروا جيرانكم) (نور، 2014-2015، ص 8) .

إنه خطاب صريح في الدعوة إلى القيام بجريمة الإبادة الجماعية، وإلى تأجيج الحقد، والكراهية، وممارسة القتل، إنها ممارسات مؤلمة غابت فيها أبسط مشاعر الأخوة الإنسانية .

انتشرت المجازر وعمليات القتل الجماعي بشكل فضيع جدا، "فكان الجار يقتل جاره، وبعض الأزواج قتلوا زوجاتهم التوتسيات، تحت تهديد من الهوتو المتطرفين، كان القتل بالبطاقة، التي توضح هوية كل شخص ما إذا كان منتميا إلى الهوتو أم إلى التوتسي، فكان يجري تفتيش الناس، وجز أعناقهم بالمناجل، ومن نجون من نساء التوتسي من الموت أخذن سبايا، وأجبرن على ممارسة البغاء" (نور، 2014-2015، ص ص 8،9) .لقد بلغ عدد الضحايا لهذه الجريمة مليون شخص في غضون ثلاثة أشهر، ومثلث رابع إبادة جماعية في التاريخ الحديث للقرن العشرين (بوقارة، 2009/2010، ص 5).

أكد التقرير المقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان السيد: ر.ديغي سيغي عن حال حقوق الإنسان في رواندا أن الشعب الرواندي قد نكب بعدة مجازر خاصة في الأعوام 1959، 1963، 1966، 1973، 1990، 1991، 1992، 1993، لكن المذابح التي حدثت سنة 1994 لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذا البلد، بل في تاريخ إفريقيا بأسرها، فعند التحقيق في طبيعة وتكييف الوقائع، التي تعد انتهاكا جسيما لحقوق الانسان، والقانون الدولي الانساني، اكد المقرر الخاص أن تلك الجرائم تدخل في نطاق التجريم المنصوص عليه في اتفاقية 1948، فانطلاقا من نص المادة الثانية للاتفاقية، أبرز المقرر أن الشروط الثلاثة لتعريف الإبادة الجماعية متوافرة في الوقائع التي طرأت في رواندا سنة 1994، بمعنى وجود أعمال إجرامية (القتل، التعذيب، التحريض)، وذلك عن قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة معينة (جماعة التوتسي) مستهدفة بصفتها هذه، حيث أسس المقرر الخاص ضلوع المؤسسات الحكومية في ارتكاب الإبادة الجماعية مستشهدا بوثيقة صادرة من رئاسة أركان الجيش الرواندي المؤرخة في 21 سبتمبر 1992، تميز بين العدو الرئيسي ونصيره وتكلف التسلسل العسكري بنشر ذلك المنطق على نطاق واسع، ووفقا لما جاء في هذه الوثيقة، فإن العدو الأول هو التوتسي في الداخل أو الخارج، المتطرف، الذي يعاوده الشوق للسلطة، والذي لم يعترف أبدا بحقائق الثورة الاجتماعية التي حدثت سنة 1959، والذي يريد الاستيلاء على السلطة في رواندا بكافة الوسائل، والعدو الثاني هو كل شخص يقدم أي مساعدة للعدو الرئيسي (سيغي، 1994، ص6 الفقرة 20، 15 الفقرة 47) .

الإبادة الجماعية في رواندا هي من أبشع الجرائم التي ارتكبت في تاريخ البشرية، فقد تمت عمليات القتل بمختلف الوسائل بتجرد تام من شعور الرحمة والأخوة الانسانية. دمرت الإبادة الجماعية الاقتصاد الرواندي وكذلك سكانها. انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف في عام واحد ، وغرق ثمانون في المائة من السكان في براثن الفقر ودمرت مساحات شاسعة من الأراضي والماشية. كما أدت الإبادة الجماعية إلى تفاقم عدد من قيود التنمية ، التي كانت موجودة قبل عام 1994. فقد تم تدمير البنية التحتية الإنتاجية الضعيفة بالفعل بشكل كامل وسُلبت الأمة من جيل من المعلمين المدربين والأطباء والموظفين العموميين ورجال الأعمال الخاصين. وبالتالي ، فإن عواقب الإبادة الجماعية قد دمرت النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لرواندا. ,وتحتاج إلى سياسة عامة ترسخ مصالحة ناجحة واستقرار سياسي وأمن.

المحور الثالث– مؤسسات صنع السياسة العامة في رواندا.

بعد أن استولت الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة ، شكلت حكومة انتقالية وطنية التي شملت الجميع ، تماشياً مع أحكام اتفاقيات أروشا للسلام الفاعلون السياسيون باستثناء الحزب الحاكم السابق ، حركة الحركة من أجل الديمقراطية والتنمية وحليفها التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية (CDR) ، الذي اتهم بلعب دور مباشر في إثارة المشاعر المعادية للتوتسي وكذلك تخطيط وتنفيذ الإبادة الجماعية.

صاغت الحكومة التي تقودها الجبهة الوطنية الرواندية دستورًا مؤقتًا في عام 1995 وعينت لجنة دستورية للعمل على دستور جديد بناء على مشاورات واسعة. ومع ذلك ، بدأت الحكومة الجديدة حياتها في ظروف عصيبة. لقد ورثت دولة في حالة خراب وبلد بخزائن فارغة. لقد هربت الخدمة المدنية من البلاد ، وتركت أجهزة مثل القضاء وكذلك الصحة و الخدمات التعليمية، البنية التحتية ، أيضا ، تم تدميرها ، و الأعمال التجارية ، بما في ذلك البنوك ، المنهوبة (Golooba-Mutebi, p. 24) .

مع حلول عام 2003 أَكملت لجنة صياغة الدستور في البلاد وضع الدستور الجديد الذي اكتملت المصادقة عليه في 26 أيار 2003 بعد الموافقة عليه في الاستفتاء الشعبي ليدخل حيز التنفيذ، وقد جاء في ديباجة الدستور الجديد عزم البلاد على محاربة جميع أَشكال التمييز القسري بين المواطنين والقضاء على كل ما يتعلق بفترة الإبادة الجماعية، وإنشاء المؤسسات الديمقراطية في البلاد ومحاربة جميع أَشكال الديكتاتورية مع الأَخذ بعين الاعتبار بناء دولة جديدة يحكمها القانون وتحترم حقوق الإنسان وتؤكد على التعددية السياسية والتقاسم العادل للسلطة وحل المشاكل الداخلية من خلال الحوار، ويفرض الدستور نظام حكم متعدد الأحزاب (جاسم و جواد، 2020، ص 108) .

النظام السياسي في رواندا هو نظام جمهوري شبه رئاسي، حددت المادة 101 من الدستور الرؤساء بفترتين في منصبهما، ولكن تم تغيير ذلك في استفتاء عام 2015 ، والذي تم تقديمه بعد استلام عريضة موقعة من 3.8 مليون رواندي. يتمتع رئيس الدولة، بصلاحيات واسعة بما في ذلك وضع

سياسة بالاشتراك مع مجلس الوز ا رء، وهو قائد القوات المسلحة، مفوض بعقد معاهدات التفاوض والتصديق، وتوقيع على أوامر رئاسية، واعلان الحرب أو حالة الطوارئ. يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي كل سبع سنوات، ويقوم بتعيين رئيس وزراء وجميع أعضاء مجلس الوزراء الآخرين (رحلي، 2014 – 2015، ص 14)

والدولة الرواندية جمهورية مستقلة وديمقراطية وعلمانية وذات سيادة وذات توجه اجتماعي. أما المبدأ الذي يحكم الجمهورية فهو "حكم الشعب، بواسطة الشعب، ولصالح الشعب". وهي تستمد كل سلطاتها من الشعب. ولا يمكن لمجموعة من الناس أو فرد أن يخوّلوا لأنفسهم ممارسة السلطة. فالسيادة الوطنيّة ملك للشعب الذي يمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء أو عن طريق ممثليه (محمود، 2020).

وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية في الإدارة الرواندية في عملية تحقيق السلام في إقامة اتصال بين مختلف العملاء في المجتمع ؛ بين الأعضاء السابقين داخل المؤسسة العسكرية وخارجها ، وبين الجماعات العرقية السابقة المنفصلة ، وبين المجتمع المدني والجيش. الهدف الأساسي من ذلك هو خلق والحفاظ على السلام من خلال إعادة بناء العلاقات التالفة بين أعضاء المجتمع.

تمثل هذه المؤسسات التي سنتطرق إلى دراستها فيما سيأتي مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة العامة في رواندا وسيتم تقسيمها إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية ، وسندرسها بطريقة نوضح دورها في صنع وتنفيذ السياسة العامة .

أولاً: المؤسسات الرسمية.

تنص المادة 61 من الدستور على أن الفروع الثلاثة للحكومة هي التالية: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. والفروع الثلاثة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ولكنها متكاملة. ويحدد الدستور مسؤولياتها ونظامها وطريقة عملها. وتكفل الدولة إسناد ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والنزاهة المطلوبة للوفاء بالمسؤوليات الممنوحة للفروع الثلاثة.

1- السلطة التنفيذية

تتمتع رواندا بنظام سياسي رئاسي وبرلماني موحّد، وينتخب الرئيس مباشرة من الشعب لولاية مدتها سبع سنوات – والرئيس الحالي في رواندا هو كاغامي– حيث انتخب عام 2017 للمرة الثالثة بعد إجراء تعديل دستوري يسمح له بالترشح ، وهو يمارس السلطة التنفيذية ويتمتع بصلاحيات واسعة بصفته رئيس الدولة ورئيس الحكومة. ويحدد الرئيس السياسة العامة ويقودها ويتمتع بالسلطة التنظيمية ويسن القوانين التي يعتمدها البرلمان، ويعين أعضاء الحكومة، ويحدّد صلاحيآتهم وينهي ولاياتهم. ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، والوزراء، ووزراء الدولة وأعضاء آخرين قد يحدّدهم رئيس الجمهورية، عند الاقتضاء. ويتولى رئيس الجمهورية ترشيح رئيس الوزراء، وتعيينه وعزله من منصبه. ويتولى رئيس الجمهورية تعيين أعضاء آخرين في مجلس الوزراء وعزلهم من

منصبهم بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ويجري اختيار أعضاء مجلس الوزراء من المنظّمات السياسية على أساس عدد مقاعدها في مجلس النواب دون استبعاد إمكانية تعيين أشخاص أكفاء آخرين في مجلس الوزراء لا ينتمون إلى منظّمات سياسية. ومع ذلك، يتعين على منظمة سياسية تملك أغلبية المقاعد في مجلس النواب ألا تتجاوز نسبتها خمسين في المائة من جميع أعضاء مجلس الوزراء (Constitution of the Republic of Rwanda 2003, as amended to 2015, 2021) .

ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة الوطنيّة التي وافق عليها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. ويتحمل مجلس الوزراء المسؤولية أمام رئيس الجمهورية والبرلمان. ويؤدي المجلس أعماله على أساس التشارك في المسؤولية. وتنظر اجتماعات مجلس الوزراء في جميع القرارات السياسية العامة التي اتخذتها الدولة، من مشاريع القوانين ومشاريع المراسيم بقوانين، ومشاريع الأوامر الرئاسية، وأوامر رئيس الوزراء، والأوامر الوزارية، والأوامر الصادرة عن وزراء الدولة وأعضاء آخرين في مجلس الوزراء، وأية مسائل أخرى تعهد مسؤوليتها إلى مجلس الوزراء بموجب الدستور والقوانين الأخرى (محمود، 2020) .

وهنا يبرز في اطار السلطة التنفيذية دور الرئيس بول كاغامي الفاعل في صنع وتنفيذ الساسة العامة في رواندا التي لها الفضل في تحقيق نجاحات مرضية على مختلف المستويات .

وضع كاغامي هدفا هو أَن تصبح رواندا أُمة حديثة وقوية وموحدة دون تمييز بين مواطنيها من خلال وضع الأَساس للقطاع الخاص وتوفير البيئة المناسبة له لكي يعمل بحرية إِذ أَن نجاح ذلك سيؤدي إِلى خلق بيئة مواتية لنجاح الاقتصاد الرواندي، قد ركز على الطبقة الوسطى التي عدها عصب التنمية في البلاد، مع الأَخذ بعين الاعتبار أَهمية الحكم الرشيد في تحقيق التنمية على المدى الطويل (جاسم و جواد، 2020، ص 108).

وضعت القيادة السياسية في رواندا ما يعرف ب(رؤية 2020) وهي سياسة وطنية عامة تمثل خطة طويلة الأَمد تهدف إِلى تحقيق تطورات كبيرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، سنتطرق إليها في ما سيأتي من الدراسة .

يتضح مما سبق أن لأعضاء السلطة التنفيذية دور بارز ومهم في صناعة وتنفيذ السياسة العامة في رواندا .

2- السلطة التشريعية :

السلطة التشريعية يتمثل فالبرلمان المكون من مجلسي النواب والشيوخ، بموجب الدستور مهمة مجلس النواب الإشراف على أنشطة الرئيس ومجلس الوزراء، والذي يضم 80 عضوًا مدة كل منهم خمس سنوات، تم تخصيص 24 مقعدًا من هذه المقاعد للنساء، يتم انتخابهن من خلال جمعية مشتركة لمسؤولي الحكومة المحلية؛ تم تخصيص ثلاثة مقاعد أخرى للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛ ويتم انتخاب ال 53 الباقين بالاقتراع العام بموجب نظام التمثيل النسبي. أَما مجلس الشيوخ

هو المجلس التشريعي الأعلى يتكون من 26 مقعدًا، يتم اختيار أعضائه من هيئات حكومية معينة، مدة خدمتهم في المجلس 8 سنوات، وتقرر بموجب الدستور جعل الحد الأدنى الإلزامي 30 ٪ من أعضاء مجلس الشيوخ من النساء (جاسم و جواد، 2020، ص 107) .

أنشأ دستور جمهورية رواندا لعام 2003 المنقح في عام 2015 برلمانا من مجلسين يتكون من: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وحلت محل الجمعية الانتقالية الوطنية التي أنشئت في أعقاب الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام 1994 (https://www.parliament.gov.rw/about-1, 2022).

مجلس النواب، ويعرف أعضاؤه باسم "النواب"، ومجلس الشيوخ" الذي يعرف أعضاؤه باسم "أعضاء مجلس الشيوخ". ويجري البرلمان مداولات ويسنّ القوانين ويراقب أعمال السلطة التنفيذية وفقاً للإجراءات التي يحددها الدستور (محمود، 2020).

يتم انتخاب مجلس النواب من الفئات التالية (Constitution of the Republic of Rwanda 2003, as amended to 2015, 2021) :

- ثلاثة وخمسون (53) نائبا ينتخبون من قائمة ثابتة بأسماء المرشحين الذين تقترحهم المنظمات السياسية أو المرشحين المستقلين المنتخبين بالاقتراع العام المباشر على أساس التمثيل النسبي؛
- أربع وعشرون (24) امرأة تنتخبهن هيئات انتخابية محددة وفقا للكيانات الإدارية الوطنية؛
- نائبان (2) ينتخبهما المجلس الوطني للشباب.
- نائب واحد (1) ينتخبه المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلاثين في المائة (30٪) من النواب من النساء .

أما المجلس الأعلى فهو مجلس الشيوخ المؤلّف من 26 عضواً منتخباً أو معيّناً لمدة ثماني سنوات: منهم 12 نائب تنتخبهم مجالس الأقاليم والقطاعات، و8 نواب يعيّنهم رئيس الجمهورية لضمان تمثيل المجتمعات المحلية المهمشة تاريخياً، و4 نواب يعيّنهم منتدى التنظيمات السياسية، ونائبان ينتخبهما موظفو الجامعات. وبالإضافة إلى ذلك، يصبح رؤساء الدولة السابقين أعضاء في مجلس الشيوخ بناء على طلب يتقدمون به أمام المحكمة العليا، شريطة أن يكونوا قد أتموا ولايتهم بصورة مشرّفة أو استقالوا طواعيّة من منصبهم (محمود، 2020).

يناقش مجلس الشيوخ القوانين ويصوت عليها. وهو يكفل الإشراف على أنشطة الحكومة أيضا. ويضطلع مجلس الشيوخ بمسؤوليات خاصة تتمثل في رصد تطبيق المبادئ الأساسية، ورصد أداء المنظمات السياسية، والموافقة على تعيين المسؤولين، وتقديم الآراء بشأن مشروع قانون مالية الدولة.

بدأت الهيئة التشريعية الأولى في عام 2003 وانتهت في عام 2011.

بدأت الهيئة التشريعية الثانية في عام 2011 وانتهت في عام 2019.

بدأت الهيئة التشريعية الثالثة في عام 2019 وستنتهي في عام 2024.

وفقا للدستور المنقح في عام 2015 في مادته 81 ، يخدم أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبون والمعينون لمدة خمس (5) سنوات ، قابلة للتجديد مرة واحدة (https://www.parliament.gov.rw/about-1, 2022).

البرلمان في رواندا، هو الجهة الوحيدة المخوّلة بسنّ القوانين. ويعمل البرلمان أثناء اضطلاعه بمهمته على النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بتسيير شؤون الدولة والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد وتعديلها حتي يتم اعتمادها. ويتعهّد البرلمان في عمله التشريعي بسنّ قوانين تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية المعترف بها في الدستور، وتضمين التشريعات المحلية أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويشارك البرلمان أيضاً في صياغة القوانين والإجراءات المتعلقة بالهيكل الحكومي، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الحكوميّة والمحلية، وإنشاء المؤسسات العامة أو الشركات الوطنيّة، وفرض القيود على ممارسة الحريات المدنية لأسباب تتعلق بالدفاع الوطني (محمود، 2020).

ويصادق مجلس النواب على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتنفّذ بذلك إدماجها في التشريعات الوطنيّة. ويحق للبرلمان الحصول على المعلومات ومراقبة الإجراءات والإدارة الحكوميّة. ويعتمد مجلس النواب في كل سنة مالية، ميزانية الدولة (قوانين المالية)، ويراقب تنفيذها (القوانين التنظيمية)، ويوافق على الأهداف المحددة لعمل الدولة الاقتصادي والاجتماعي (قوانين التخطيط)، مما له أثر حاسم على إعمال حقوق الإنسان الأساسية. ويتّخذ البرلمان في النهاية موقفاً من التوجه العام للسياسة الضريبية والنقدية والمصرفية للبلد من خلال الوسائل القانونية المنصوص عليها في الدستور (الأسئلة الشفوية أو الخطية، وجلسات الاستماع أمام لجان، ولجان برلمانية للتحقيق أو الاستجواب) (Constitution of the Republic of Rwanda 2003, as amended to 2015، 2021).

ويختص البرلمان أيضاً بتأييد أي إعلان حرب تقدمه السلطة التنفيذية أو رفضه. ورغم أن رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء يعلنان حالة الحصار أو حالة الطوارئ، فإنه لا يجوز تمديدها لأكثر من خمسة عشر يوماً إلا بموافقة مسبقة من البرلمان. وبالإضافة إلى الاستقلالية المالية التي تمنحها الأحكام الدستورية للبرلمان، فإن هذه الأحكام تؤمّن الاستقلال عن السلطة التشريعية وتكفل الحصانة – المادة 69– لأعضاء البرلمان الذين لا يمكن القبض عليهم أو تقديمهم للمحاكمة بسبب تصويتهم أو ما يعربون عنه من آراء أثناء اضطلاعهم بوظائفهم. ولغرض تقاسم السلطة، يجب ألا ينتمي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب إلى المنظمة السياسية نفسها (محمود، 2020).

3- السلطة القضائية

إن السلطة القضائية مستقلة ومنفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلال المالي والإداري. ويقام العدل باسم الشعب ولا يجوز لأي أحد أن يكون قاضياً في قضية تخصه . والقضاء الرواندي مسؤول عن ضمان احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في

الدستور. وتمارس السلطة القضائية من قبل المحكمة العليا؛ والمحاكم العليا للجمهورية ذات الأربع دوائر وتوجد في موزانسي، ونيانزا، ورواماغانا، وروسيزي؛ والمحكمة التجارية العليا؛ وثلاث محاكم تجارية؛ و12 محكمة متوسطة تتكون من 3 دوائر متخصصة: دائرة الأحداث، والدائرة الإدارية، ودائرة العمل؛ و60 محكمة ابتدائية؛ ومحكمة عسكرية عليا ومحكمة عسكرية. وتحدد الأحكام القانونية الواردة في القانون الأساسي رقم 2008/51 المؤرخ 9 /سبتمبر 2008 نظام المحاكم وطرائق عملها واختصاصها على أساس نظام قانوني واحد وإعمال مبدأ الحق في الاستئناف أمام محكمة ذات درجة أعلى.

وتضم المحكمة الإبتدائية التي تفصل في القضايا قاضياً واحداً يساعده رئيس قلم المحكمة –المادة 7 من القانون الأساسي رقم 2008/51 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2008–. ويجب على المحاكم الابتدائية محاكمة جميع الجرائم باستثناء تلك التي حكم فيها بالسجن لمدة تزيد على خمس سنوات وكذلك تلك المتعلقة بقواعد المرور (المادة 66) (Constitution of the Republic of Rwanda 2003, as amended to 2015، 2021).

وتنظر كل المحاكم المتوسطة في القضايا المدنية والجنائية ابتدائياً وفي مرحلة الاستئناف وهي تتألف من قاض واحد يساعده رئيس قلم المحكمة. ومع ذلك، يجوز لرئيس المحكمة التصرف بحرية مطلقة وتعيين فريق من ثلاثة قضاة أو أكثر يساعدهم رئيس قلم المحكمة تبعاً لتقييمه لمدى صعوبة وأهمية القضية (المادة 14). وللمحاكم المتوسطة اختصاص أيضاً بالنظر في القضايا المتعلقة بالجرائم التي تزيد مدة الحبس فيها على خمس سنوات، باستثناء الجرائم التي يسندها القانون الأساسي إلى محاكم أخرى.

والمحكمة العليا هي أعلى محكمة في البلد. ويرأسها رئيس ويساعده نائب الرئيس واثني عشر قاضياً آخرين. ولا تخضع قرارات المحكمة العليا للطعن باستثناء الالتماسات التي تقدم لممارسة امتياز العفو أو إعادة النظر في قرار قضائي. وتكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف المعنية سواء أجهزة الدولة، أو المسؤولين الحكوميين، أو المدنيين، أو العسكريين، أو موظفي الجهاز القضائي أو الأفراد (محمود، 2020).

ثانياً– المؤسسات الغير رسمية

يخضع تسجيل المنظّمات غير الحكوميّة والإشراف عليها للقانون الأساسي رقم 10 لعام 2013 الذي يحكم نشاط المنظّمات السياسية والسياسيين. ويحدّد القانون رقم 6 لعام 2012 نظام وطرائق عمل المنظّمات القائمة على الدين؛ ويحدّد القانون رقم 4 لعام2012 المؤرخ نظام وطرائق عمل المنظّمات غير الحكوميّة الوطنيّة (محمود، 2020).

كما يكفل دستور رواندا حرية تكوين الجمعيات والتجمع، لا توجد أي قيود غير معقولة بموجب القانون على المنظمات المدنية والاجتماعية طالما أنها تتبع تفسير الحكومة "للوحدة الوطنية" الذي تفرضه بأساليب علنية وسرية.

1- الأحزاب السياسية

يتم الاعتراف بنظام التعددية الحزبية. يمكن تشكيل المنظمات السياسية التي تستوفي الشروط التي يتطلبها القانون وتعمل بحرية. وتتلقى المنظمات السياسية المسجلة حسب الأصول منحا من الدولة. ويحدد قانون أساسي طرائق إنشاء المنظمات السياسية وعملها، وسلوك قادتها، وعملية تلقي المنح الحكومية (Constitution of the Republic of Rwanda 2003, as amended to 2015, 2021).

تهيمن سبعة أحزاب سياسية علي المشهد السياسي في رواندا وهي الأحزاب الممثلة في مجلس النواب في البرلمان: الجبهة الوطنيّة الرواندية، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الليبرالي، وحزب الوسط الديمقراطي، والحزب الديمقراطي المثالي، والحزب الاشتراكي الرواندي، وحزب التقدم والوفاق. وتعد الجبهة الوطنية الرواندية من أكثر الأحزاب تأثيراً في النظام السياسي في رواندا فمنذ الأيام الأولى صرحت بتصميمها على إقامة ديمقراطية حقيقية على أساس برنامج حقيقي يوحد جميع الروانديين.

وتنتمي الأحزاب السياسية المسجلة رسميًا إلي المنتدى الاستشاري الوطني للمنظمات السياسية (NFPO)، يتلقى المنتدى دعماً مالياً سنوياً من الميزانية الوطنية التي يتم الوصول إليها على أساس الحاجة والأنشطة المحددة مثل بناء القدرات. مخطط التمويل هذا هو التمويل الحكومي الوحيد للأحزاب المسموح بها ويتم تخصيصه مباشرة من قبل الحكومة لدعم الأنشطة السياسية للأحزاب، بيد أن الأحزاب السياسية لا تسيطر بالكامل على هذه الموارد لأنها لا تحصل على الدعم نقدًا، بل يتم تعويضها عن الأنشطة التي تنظمها (محمود، 2020).

2- المجتمع المدني

تضطلع منظّمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظّمات الدّينيّة، بوظيفة تثقيفيّة هامّة أيضاً . ففي رواندا مجموعة من المنظّمات غير الحكوميّة القويّة والنشطة التي تؤدي دوراً مزدوجاً في مجال التثقيف بحقوق الإنسان. فهي تقدم إلى الحكومة معلومات حاسمة عن قضايا حقوق الإنسان التي تعني السكان على المستوى الشعبي، من خلال منتديات محدّدة تعقدها الحكومة مع المنظّمات غير الحكوميّة. وفي الوقت ذاته تعمل هذه المنظّمات على تثقيف الجمهور ببرامج حقوق الإنسان وسبل الحماية التي تتوفّر لهم. وتستهدف هذه الأنشطة التوعويّة بشكل رئيسيّ المجتمعات المحليّة، والطّلاب، والمدرّسين، وموظفّي الخدمة العامّة، والقادة المحلّيين، والجنود المسرّحين ولكن خاصّة اللاّجئين والمتمرّدين السّابقين الذين يهربون من أفراد القوّات الدّيمقراطية لتحرير رواندا ويعادون إلى الوطن. وتؤدّي معاهد البحوث الخاصّة أيضاً دوراً رئيسياً في مكافحة التّمييز في المجتمع الرّواندي وخصوصاً المعهد الرّواندي للحوار والسّلام والدّيمقراطية ومركز إدارة النّزاعات التّابع للجامعة الوطنيّة في رواندا (محمود، 2020).

تم إنشاء منتدى تطوير العمل المشترك أيضًا بهدف السماح لأصحاب المصلحة المحليين بأن يكونوا على دراية بتدخلات النظراء لتحسين التنسيق، ويعتمد المنتدى بشكل جوهري على مبادئ تعزز الكفاءة التخصيصية كما هو موضح في مهمته، تشمل هذه المبادئ تعزيز الحوار والمشاركة الفعالة والمساءلة بالإضافة إلى التنسيق من أجل تقديم خدمات عالية الجودة. ويتكون أعضاء المنتدى من المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بالإضافة إلى ممثلي القطاعين العام والخاص العاملين في المقاطعة. وفيما يتعلق بالمشاركة ، يجب أن يشارك أعضاء الصندوق في مجمل عملية التخطيط والميزانية وأيضًا في رصد وتقييم مشاريع كل منطقة. نظرًا لأن JADF تشكل قناة رائعة للمشاركة على المستوى المحلي ، فإن أي ضعف في مشاركة المواطنين من شأنه أن يشكك في قدرة المنصة على ضمان الكفاءة التخصيصية.

وبادرت اللّجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان بإنشاء منتدى استشارياً للمنظّمات غير الحكوميّة، لتعزيز القدرة على إقامة شراكات مستدامة والتّعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ويجتمع المنتدى مرّتين في السّنة، ونجح في تشجيع الشراكة بين اللّجنة الوطنيّة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز دعوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في حملات الدّعوة وأنشطة التّوعية العامّة والتّدريب لمكافحة كل شكل من أشكال التّمييز العنصريّ وأيّ شكل آخر من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وأنشأ المجتمع المدني الرّواندي تحالف اً ضدّ العنف القائم على نوع الجنس تنسّقه منظّمة جامعة، وهي جمعيّة "مناصرة المرأة – تويس هاموي"، ويشمل مركز الرجال لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وهو مركز رواندا للرّجال الخبراء الذي يسعى جاهد اً لتوعية المجتمع من خلال مشاركة الرجال في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وتحديد اً العنف ضد المرأة. وتضطلع العديد من المنظّمات غير الحكوميّة الأخرى بدور رئيسي في التثقيف بشأن حقوق الإنسان، ومنها رابطة تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في رواندا والرابطة الرواندية للدفاع عن حقوق الإنسان، (وهي المجموعة الجامعة الرئيسية لمنظّمات حقوق الإنسان الخمس الأعضاء)، وجمعية الدفاع عن حقوق المرأة والطفل، وجمعية الشباب لتعزيز حقوق الإنسان، وشبكة مواطنين من أجل العدالة والديمقراطية، وبعثة العدالة الدولية، والهيئة السبتية للتنمية والإغاثة الإنسانية لرواندا.

المحور الرابع : سياسات معالجة آثار جريمة الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية في رواندا

.

نجحت رواندا في تجاوز سنوات الصراع المسلح وآلام الابادة الجماعية، من خلال مضمون السياسة العامة في رواندا لمعالجة أثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية التي تركزت على اطلق رؤية 2020 وإنجاز دستور جديد وبناء الدولة الرواندية على اسس الحكم الرشيد ، ومعالجة جانب العدالة الانتقالية، والمصالحة، والجانب الاقتصادي لتحقيق التنمية والتقدم، وتمكنت رواندا من أن تخلق واقعا

سياسيا واقتصاديا جديدا طوت به صفحة الماضي الأليم، وحققت طفرة نوعية في جوانب مهمة ساهمت بجعل هذا الدولة رقما مهما بين الدول الأفريقية، نتناول دراسة هذه السياسات في ما يأتي:

1- رؤية 2020 .

أطلق الرئيس الرواندي "بول كاغامي" استراتيجية مهمة عام 2000م أسماها (رؤية 2020)، والتي تضمنت مجموعة من الأهداف قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأمد، الأهداف القصيرة ركزت على تكوين الثروات، تقليل الديون الدولية، وتشجيع الاستثمار في البلاد، والأهداف المتوسطة ركزت على التحول بالاقتصاد الزراعي من الطريقة التقليدية إلى الطريقة العلمية المعاصرة، من خلال توظيف التعليم والتكنولوجيا، والاتصالات، أما الأهداف طويلة الأمد فقد ركز على خلق طبقة وسطى مثقفة، ومنتجة تساهم في تطوير اقتصاد البلاد (الزبيدي، 2019).

تمثل رؤية 2020 خطة طموحة لانتشال شعب رواندا من براثن الفقر وتحويل البلاد إلى اقتصاد متوسط الدخل. سيقول البعض إن هذا طموح للغاية وأننا لا نتحلى بالواقعية عندما نحدد هذا الهدف. يقول آخرون إنه حلم. لكن ما هو الخيار الذي تملكه رواندا؟ إن البقاء في الوضع الحالي هو ببساطة أمر غير مقبول للشعب الرواندي. لذلك ، هناك حاجة إلى ابتكار وتنفيذ سياسات بالإضافة إلى تعبئة الموارد لإحداث التحول الضروري لتحقيق الرؤية. هذا واقعي على أساس حقيقة أن البلدان ذات الظروف الأولية غير المواتية المماثلة قد نجحت. أثبتت تجربة تطوير "النمور" في شرق آسيا أن هذا الحلم يمكن أن يكون حقيقة واقعة (REPUBLIC OF RWANDA, 2000, p. 28).

تقوم رؤية 2020 على مجموعة من الركائز لتحقيق التطلعات الي يسعى إلى تحقيقها المجتمع الرواندي (REPUBLIC OF RWANDA, 2000, p.p 15-22):

- الحكم الرشيد والدولة القادرة : إعادة بناء الأمة ورأسمالها الاجتماعي يرتكزان على الحكم الرشيد، مدعوما بدولة قادرة.
- تحويل الزراعة إلى قطاع منتج وعالي القيمة وموجه نحو السوق، مع روابط مستقبلية مع القطاعات الأخرى.
- تطوير قطاع خاص يتسم بالكفاءة تقوده القدرة التنافسية وتنظيم المشاريع.
- تنمية الموارد البشرية والاقتصاد القائم على المعرفة : تنمية شاملة للموارد البشرية، تشمل التعليم والصحة ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستهدف القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تطوير البنية التحتية، بما يستلزم تحسين روابط النقل وإمدادات الطاقة والمياه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين الإقليميين.

الأهداف الرئيسية لرؤية 2020 :

- المدى القصير: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وخلق الثروة لتقليل الاعتماد على المساعدات:

ستضع رواندا سياسات استقرار الاقتصاد الكلي التي تفضي إلى تنمية القطاع الخاص. إلى جانب توسيع قاعدة الموارد المحلية وزيادة الصادرات ، هو السبيل الوحيد لتقليل الاعتماد على المساعدات وتشمل السياسات المتوخاة ، التي يجري بالفعل صياغة وتنفيذ بعضها ، تحرير التجارة ، والخصخصة ، والإصلاحات الضريبية ، وأسعار الصرف التنافسية ، وأسعار الفائدة التي يحركها السوق. ستمتنع الحكومة عن تقديم الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص تقديمها بشكل أكثر كفاءة وتنافسية. مع تطبيق هذه السياسات ، سيكون الاقتصاد قادرًا على مواجهة التحدي المتمثل في التحول من اقتصاد كفاف زراعي إلى مجتمع معرفي متطور (REPUBLIC OF RWANDA, 2000, p. 12).

- المدى المتوسط: التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة .

حتى لو تحولت الزراعة في رواندا إلى قطاع ذي قيمة عالية / إنتاجية عالية ، فلن تصبح بمفردها محركًا مرضيًا للنمو. يجب أن تكون هناك استراتيجية خروج من الاعتماد على الزراعة إلى القطاعات الثانوية والثالثة. ومع ذلك ، فإن القضية ليست مجرد استراتيجية قائمة على الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، بل هي تحديد الميزة النسبية لرواندا وتركيز الاستراتيجيات تجاهها. على سبيل المثال ، هناك وفرة في المعروض من العمالة الرخيصة ، وعدد كبير من السكان متعددي اللغات ، وموقع استراتيجي كبوابة بين شرق ووسط أفريقيا بالإضافة إلى صغر حجمها ، مما يجعل من السهل بناء البنية التحتية (إذا سمحت الموارد). سوف تحتاج الصناعات التي تم إنشاؤها إلى تلبية الاحتياجات الأساسية ، والتي من أجلها هناك سوق متاح بسهولة ، حيث يمكن لهذه المنتجات أن تلبي الطلب المحلي بل وتتجه نحو التصدير.

بالنسبة للخدمات ، على المدى المتوسط إلى الطويل ، سيصبح هذا القطاع أهم محرك لاقتصاد رواندا. نظرًا لأن رواندا بلد غير ساحلي ولديها موارد طبيعية محدودة ، ينبغي للحكومة أن تلعب دورًا رائدًا في تصميم السياسات الموجهة نحو تشجيع الاستثمار في الخدمات ، لاكتساب ميزة تنافسية في المنطقة والحفاظ عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن صياغة مثل هذه السياسات لن تكون كافية لتحقيق اقتصاد قائم على المعرفة. ستكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية في مجالات الطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل لتقليل التكاليف ، مع زيادة جودتها وموثوقيتها. ستكون التحسينات في معايير التعليم والصحة ضرورية لتوفير قوة عاملة كفؤة ومنتجة (REPUBLIC OF RWANDA, 2000, pp. 12–13).

- المدى الطويل: تكوين طبقة وسطى منتجة وتعزيز روح المبادرة .

لا يمكن تحقيق عملية التنمية وتكوين رأس المال – على المدى الطويل – من قبل الدولة أو من خلال أموال المانحين وحدها. في حين أن كلاهما يجب أن يساهم ، يجب أن يكون العمود الفقري للعملية هو الطبقة الوسطى من رواد الأعمال الروانديين. يجب تعزيز ريادة الأعمال المنتجة لأداء دورها التقليدي في خلق الثروة والتوظيف والابتكارات الحيوية من خلال فرص الربح.

إن تحفيز القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بتشجيع الصادرات والقدرة التنافسية لا يمكن تحقيقه دون توسيع وتعميق القطاع المالي مثل البنوك والتأمين وتطبيق تكنولوجيا المعلومات. سيكون تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة في العلوم والتكنولوجيا ضروريًا لتعزيز مكاسب التنمية التي تحققت على المدى القصير والمتوسط. يجب أن تهدف رواندا أيضًا إلى إيجاد سوق متخصصة في المنطقة ، على سبيل المثال ، لتصبح مركزًا للاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن المتصور أنه مع هذه الإصلاحات ، ستتحول رواندا من اقتصاد زراعي كفاف إلى مجتمع قائم على المعرفة ، مع طبقة نابضة بالحياة من رواد الأعمال. يوضح القسم التالي المراحل الرئيسية لهذا الانتقال (REPUBLIC OF RWANDA, 2000, pp. 13-14).

"اطلقت رواندا "رؤية رواندا 2050" راضية عن – العقدين الماضيين من النجاح في الحد من الفقر وزيادة الدخل ، تحسين مستويات المعيشة ، وتعزيز الحكم الرشيد ، وتعزيز التنمية المحلية الحلول ، وإرساء سيادة القانون ، والحفاظ على الاستقرار ، وتعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة والسلام والأمن. تتطلع رواندا الآن إلى تحويل اقتصادها وتحديث حياة جميع الروانديين"

(Republic of Rwanda, 2020, p. 5). هذا ما ورد في مقدمة رؤية رواندا 2050 الجديدة التي اوضحت فيها أن الشعب الرواندي راضي عن النجاح الذي تحقق في مختلف المجالات من خلال رؤية 2020 .

2- إنجاز دستور جديد وبناء الدولة الرواندية:

بعد سيطرة الجبهة الوطنية على البلاد، وتعيين بيزي مونجو رئيسيا للبلاد التي غرقت في الفوضى خلال السنوات الخمس التي تلت الحرب، وفشلت الحكومة في وضع الحلول المناسبة، وعاشت البلام أسوا فتراتها على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، وبدا الأفق ضيقا أمام مونجو وحكومته، فتنازل عن منصبه إلى نائبه بول كاغامي عام 2000م (العدم، 2019).

حدد الرئيس "بول كاغامي" بتوليه السلطة هدفين رئيسيين:

- أولهما توحيد الشعب.
- الثاني انتزاع البلاد من الفقر.

وشرع الرئيس في خطة من عدة محاور، في مقدمتها تحقيق المصالحة المجتمعية، وإنجاز دستور جديد (العدم، 2019)، وتدريجيا بدأت هذه الخطة في تحقيق أثار إيجابية في المجتمع، إذ عاد اللاجئون إلى بلادهم، واجتهدت المنظمات المسؤولة في إعادة الحقوق للضحايا (علوان، 2019).

وافق الشعب الرواندي على الدستور الجديد خلال استفتاء نظم يوم 26 مايو 2003 م، وأجريت أول انتخابات رئاسية تعددية مباشرة بالاقتراع العام في 25 أغسطس 2003م، وأجريت الانتخابات التشريعية في الفترة من 29 سبتمبر إل 3 أكتوبر من نفس العام .

لقد تضمن الدستور الرواندي سياسة عامة قائم على أسس ومبادئ تضع في الاعتبار واقع الدولة، وخصوصية المجتمع الرواندي وهي (بوقارة، 2009/2010، ص 158):

أ- الاقتسام العادل للسلطة .

ب- بناء دولة القانون .

ت- تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

ث- ترسيخ نظام ديمقراطي عادل.

ج- مواجهة ايدلوجية الإبادة بمختلف مظاهرها ومحاربة الانقسام الهوياتي.

فهذه الأسس تهدف إلى بناء الأمة الرواندية، وإعادة بناء دولة موحدة، وفعالة، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، لتحقيق بناء دولة مزدهرة، ومستقرة سياسيا. أكد الدستور على إلغاء الفوارق الطبقية، والإثنية، حيث يري "بول كاغامي" أن مسار التفرقة، والعنصرية لن تؤدي سوى للمزيد من الدماء، والحروب، لذلك اختار مسار الوحدة والتنمية، وجرَّم استخدام مسميات الهوتو، والتوتسي، وجرَّم استخدام أي خطاب إثني (الزبيدي، 2019).

بعد الإبادة الجماعية عام 1994م، هدفت الحكومة إلى خلق هوية جامعة، من خلال تعزيز مفهوم المواطنة (الصباحي، 2018).يوضح تقرير لفرانس برس، ان الغفران والتسامح مكن من وضع أسس إعادة بناء المجتمع والدولة في رواندا (نوح، 2019)، وقد أكد رئيس رواندا على الإرادة في التسامح، والبناء في مقولته الشهيرة: "لم نأتي لأجل الانتقام، فلدينا وطن لنبنيه، وبينما نمسح دموعنا بيد، سنبني باليد الأخرى" (الدهامات، 2019) تعطي هذه المقولة دلالات على وجود إرادة سياسية؛ لاتباع سياسة قائمة على البناء، والتقدم، والابتعاد عن سياسية الاقصاء، والانتقام .

ركزت السياسة العامة للقيادة السياسية على بناء الحكم الرشيد بكل المقومات التي يقوم عليها كأسس لإعادة بناء الدولة يمثل استراتيجية ناجحة في تجاوز تداعيات الحروب الأهلية وجرائم الإبادة الجماعية .

3- السياسات المتعلقة بالمعالجة الاقتصادية :

وفي ما يتعلق بالسياسات العامة المتعلقة بالجانب الاقتصادي، التي كانت من ضمن "رؤية 2020"، ، فاستغلت ثروات البلاد في قطاع الزراعة، والسياحة، والتعدين ماساهم في تحقيق نمو بنسبة 5.9% عام 2016م، وإضافة نحو 9 مليارات دولار في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن حجم التجارة بلغ 603 مليون دولار، وبلغت قيمة الواردات نحو 439 مليون دولار، بينما وصلت الصادرات إلى 164 مليون دولار، بتحقق الأهداف الي وضعتها الحكومة ارتفع دخل الفرد عام 2015م إلى 30 ضعف عما كان عليه قبل الإبادة، معتمدة بشكل أساسي على تصدير القهوة،

والشاي، والذهب، إضافة إلى قطاع السياحة لما تتمتع به من طبيعة خلابة، وأصبحت تعرف بسنغافورة أفريقيا، وتراجع معدل الفقر من 60% إلى 39%، ونسبة الأمية من 50% إلى 25% (علوان، 2019).

ركزت الحكومة في تحسين اقتصادها على ثلاث مجالات مهمة: الزراعة، والسياحة، والاستثمار، ففي مجال الزراعة جلبت الخبراء الأجانب، وأنشأت مكتب لنقل المحاصيل، وتصديرها، ووفرة الأسمدة بأسعار رمزية، وتوفير قروض ميسرة للمزارعين، إضافة إلى تشكيل الصندوق المالي للتنمية الزراعية. وفي مجال السياحة استطاعت الحكومة أن تستثمر فيها بشكل جعل إيرادات السياحة تمثل 43% من إجمالي دخل البلاد، فقد وصل عدد السياح إلى ما يقارب المليون سنة 2014م، وبلغت إيرادات السياحة سنة 2016م بحدود 400 مليون دولار. وفي مجال الاستثمار شجعت الحكومة الاستثمارات الخارجية من خلال وضع تشريعات جديدة تسهل عملية الاستثمار؛ لتصبح عنصر جذب لرجال الأعمال، وشكلت مجلسا للاستثمار والتطوير، وضمت فيه جميع الكفاءات الرواندية سواء من هم في الخارج أو الداخل (الزبيدي، 2019).

وتشير هذه الأرقام بتحقيق رؤية "رواندا2020"، التي أعلنها "بول كاغامي" سنة 2000، والتي تهدف إلى تحويل رواندا من دولة فقيرة إلى دولة متوسطة الدخل، وقال حينها "تفكيرنا منصب على الناس، وفي الموازنة نركز على التعليم والصحة، ونتطلع إلى التقنية والمهارات والابتكار والإبداع، نفكر دوما في الناس، والناس، والناس" (حسن ح.، 2019)

4- السياسات المتعلقة بجهود المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية :

شملت السياسات العامة بخصوص جهود العدالة الانتقالية في رواندا العديد من الأليات والبرامج المتنوعة من خلا محاكمات المجتمع المحلي، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج، والإصلاح المؤسسي والفحص، والتعويضات، و جبر الضرر نتناولها في العرض الأتي :

أ- محاكم المجتمع المحلي (جاكاكا):

لتسريع محاكمات مرتكبي الإبادة الجماعية، والحد من عدد السجناء، أنشأت الحكومة الرواندية نظاما طموحا من 11000 محكمة مجتمع محلي، لمحاكمة المشتبه بهم في عمليات الإبادة الجماعية، معظم أولئك الذين اعترفوا بجرائم ، امضوا نصف المدد المحكوم عليهم بها في خدمة المجتمع. بدأ مجلس الحكماء كمشروع تجريبي في عام 2002، وبعد تأخيرات عديدة، بدأت محاكمات مجلس الحكماء في جميع أنحاء البلاد في يوليو 2006، في البداية كانت محاكم المجتمع تسمى محاكم التحكيم الأولى (محاكم التحكيم)، ولكن في منتصف عام 1999 قررت الحكومة تسميتها جاكاكا (محاكم مجلس الحكماء) باستخدام آلية تسوية المنازعات العرفية في رواندا، هذه المحاكم المجتمعية لا تتشابه أي تشابه مع مجالس الحكماء " التقليدية " ويمكن أن نميز بينهما من خلال الآتي (والدورف، 2014).:

- محاكم الإبادة الجماعية هي مجالس حكماء مرتبطة ارتباطا وثيقا بمؤسسات، و أجهزة الدولة، والنيابة، والسجن، و تطبق القوانين الرسمية بدلا من القانون العرفي.
- محاكم مجلس الحكماء تحكم في جرائم خطيرة، في حين تحكم مجالس الحكماء التقليدية معظم الوقت في المسائل المدنية البسيطة.
- قضاة تلك المحاكم، ليسوا شيوخ مجلس الحكماء التقليدي كما حدث في الماضي، وإنما إنتخبَ أعضاء المجتمع الشباب نسبيا كقضاة، مع ما يقرب من ثلثهم من النساء.
- بدلا من اعادة احياء التقاليد المحلية، مجلس الحكماء فرض قواعد تم تصميمها لتوسيع نطاق سيادة القانون في المجتمعات المحلية .

كان على مجلس الحكماء تحقيق عدة أهداف في آن واحد بشكل طموح وهي: كشف الحقيقة، ومعاقبة مرتكبي الإبادة الجماعية، والتوفيق بين أفراد المجتمع لكن كان هناك انخفاض في مستويات المشاركة، و قول الحقيقة في العديد من القضايا، مما أعاق مجلس الحكماء خلال المرحلة التجريبية،كانت هناك عدة أسباب لضعف المشاركة وهي(والدورف، 2014). :

- 90 في المئة من الروانديين من مزارعي الكفاف الذين يجب أن يقضوا معظم أيامهم في العمل، أو من العمال المتجولين المكافحين للبقاء على قيد الحياة .
- الهوتو ليس لديهم حافز كبير للمشاركة خوفا من اتهامهم إما بكونهم من الجناة، أو من المتعاونين معهم، بالإضافة لعدم وجود فرصة لمناقشة خسائرهم.
- قد يكون الناجين من الإبادة الجماعية التوتسي يترددون في تجريم جيرانهم الهوتو عندما لا يكون هناك احتمال مغري للحصول على تعويض .

لزيادة المشاركة في مجلس الحكماء ، تحولت الحكومة إلى استراتيجيات قسرية، فقد تم تعديل قانون مجلس الحكماء، مما يجعل المشاركة واجبا، وفرضت الغرامات، والسجن على أولئك الذين لم يعترفوا بالحقيقة، علاوة على ذلك غرمت السلطات المحلية الناس لعدم الحضور و التأخر.

على المدى القصير مجلس الحكماء لم يقم بتعزيز المصالحة في بعض المجتمعات، الناجين التوتسي قاموا بالجلوس بعيدا عن جيرانهم الهوتو خلال جلسات مجلس الحكماء، وهناك عدد قليل من الناجين التوتسي قُتِلُوا، وعدة مئات تعرضوا للترهيب من اتصالهم بمجلس الحكماء. من فبراير وحتى أبريل 2005، فر ما يقدر بنحو 19000 من الهوتو من رواندا نتيجة للشائعات أنهم سيكونوا المتهمين في مجلس الحكماء، أو سيقتلون انتقاما منهم بعد أن وردت أسماؤهم في مجلس الحكماء؛ لكن عاد معظمهم لاحقا. ومع ذلك، فقد وقعت عمليات القتل والقتل الانتقامية من الناجين من الإبادة الجماعية على مدى السنوات العديدة الماضية.

ولعل الجانب الأكثر إثارة للقلق من مجلس الحكماء هو أنه جرم شريحة كبيرة من السكان الهوتو الكبار. اعتبارا من أواخر عام 2006 محاكمات مجلس الحكماء كانت قد أسفرت عن ما يقرب من نصف مليون من المتهمين بارتكاب جرائم عنيفة، بما في ذلك حوالي 77000 تم تصنيفهم من أسوأ

المجرمين، مما يستوجب محاكمتهم أمام المحاكم الوطنية. المسؤولون الحكوميون قالوا أنه من المستحيل اعتقال معظم هؤلاء المشتبه بهم، وتعزيز فكرة الإدانة الشاملة للهوتو، والتي من غير المرجح أن تؤدي إلى اي نوع من المصالحة (والدورف، 2014).

ب- برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج :

نجح برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الادماج DDR إلى حد كبير، على الرغم من التهديد المستمر من الملاحقة الجنائية، إذ تم تسريح معظم المقاتلين الذين قاتلوا الى جانب قوات الإبادة الجماعية، و تم إعادة إدماجهم (والدورف، 2014). فقد تم دمج ما يزيد عن 2000 جندي من القوة الحكومية الرواندية السابقة في الجيش الوطني الرواندي مع الإشارة إلى أن الجيش كان عام 1990 مكونا من 4000 جندي (تقرير مجلس الأمن، 1994، ص 10)

نجح البرنامج أيضا في تسريح وإعادة إدماج ما يقرب من 54000 مقاتل منذ عام 1995م، وقد نفذت لجنة التسريح وإعادة الدمج الرواندية تلك العمليات في مرحلتين رئيسيتين، واحدة تغطي الفترة من 1997 إلى 2001 والأخرى من 2002 إلى 2007. وقد شملت تلك العمليات خمسة قوى مسلحة متداخلة هي (والدورف، 2014):

- الجيش الملكي، المهزوم في يوليو عام 1994 .
- الجبهة الوطنية الرواندية، وقوة المتمردين ومعظمهم من التوتسي التي هزمت نظام الإبادة الجماعية في يوليو عام 1994.
- الجيش الوطني الرواندي ، والذي سمي فيما بعد بقوات الدفاع الرواندية (الجيش الوطني الرواندي / RDF) و هو الجيش الرواندي بعد الإبادة الجماعية.
- جيش التحرير المقاتلون الذين شاركوا في القتال خلا الأعوام 1997-1999، و2001، في شمال غرب رواندا.
- الجماعات المسلحة و الديمقراطية (الذين قاتلوا تحت تسميات سياسية وعسكرية مختلفة).

خلال المرحلة الأولى من نزع السلاح و التسريح و اعادة200-1997k تم نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج حوالي 18692 من جنود الجيش الوطني الرواندي، وهو يمثل توازنا مع إعادة دمجهم، حيث حصل جميع المقاتلين السابقين على دعم إعادة الاندماج (مجموعة الاحتياجات الأساسية) (الشبوط، 2018، ص 276).

أما المرحلة الثانية من نزع السلاح و التسريح و اعادة الإدماج 2002-2008 ، فقد أنشأ المجتمع الدولي البرنامج الإقليمي في عام2001م ، والمتعدد الأقطار للتسريح، وإعادة الإدماج من أجل تعزيز نزع السلاح، والتسريح، واعادة الإدماج في السبعة دول المتضررة من الحرب: أنغولا، وبورندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، وأوغندا وتم تمويل البرنامج بـ 500 مليون دولار أمريكي من قبل البنك الدولي والصندوق الاستئماني للمانحين متعدد الأطراف، قامت رواندا بإنشاء برنامج التسريح وإعادة الادماج الرواندي((RDRP في أواخر 2001، وجعلت

لجنة RDRP المسؤولة عن البرنامج، حيث بلغت ميزانية رواندا لهذا التدريب من 53,3 مليون دولار أمريكي كان من المقرر انهاء البرنامج في عام 2005، ثم تم تمديده إلى نهاية عام 2008 بسبب العودة البطيئة للجماعات المسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية (الشبوط، 2018، ص 277).

لقد كان لهذا البرنامج دور كبير في تحقيق الاستقرار، والمصالحة الوطنية، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية، وفي أعادة دمج المقاتلين في المجتمع الرواندي.

ت- الإصلاح المؤسسي والفحص:

كان الإصلاح المؤسسي (وبخاصة إصلاح القطاع الأمني) له أولوية ملحة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا؛ لأن معظم من يرتبطون مع الحكومة، والشرطة، والجيش فروا من البلاد قبل التقدم العسكري للجبهة الوطنية الرواندية. و أكثر المتورطين في الإبادة الجماعية فروا خارج رواندا. تم إدماج بعض كبار المسؤولين السابقين، وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة، حتى في ظل الاعتراضات من جمعيات الناجين (والدورف، 2014).

ث- التعويضات و جبر الضرر:

حتى يوليو 2007، لم يصدر أي قانون تعويضات جديد، بعض كبار المسؤولين الروانديين أصروا أن البلاد لا تستطيع تحمل تمويل التعويضات، كما صرح دوميتيللا موكانتاجانزوا، الأمين التنفيذي للخدمة الوطنية لاختصاصات مجالس الحكماء: "التعويض بالمعنى القانوني، نعتقد أنه من المستحيل بالنسبة لنا، نحن لا يمكن أن نلتزم بشيء لسنا متأكدين من امكانية تحقيقه".

على الرغم من عدم وجود صندوق للتعويضات، وتقديم تعويضات محدودة من مجلس الحكماء للناجين من الإبادة الجماعية. فبشكل أولي، منحت محاكم مجلس الحكماء على المستوى المحلي معظمها تعويضات لضحايا الإبادة الجماعية لخسارتهم في الممتلكات (ما لم يكن قد تم التوصل إلى تسويات ودية). أولئك الذين لا يستطيعون دفع ثمن المسروقات، أو ما قاموا بتدميره ، غالبا كانوا يطلبون للعمل بما يعوض تلك الديون من خلال آليات عمل غير مأجور عند الناجين. كما قدم مجلس الحكماء قدرا من التعويضات الرمزية: فكان يجب على أولئك الذين اعترفوا بذنبهم الكشف عن مكان وجود رفا ث لضحايا اذا كانوا يريدون الاستفادة من عقوبات مخففة. خلال الإبادة الجماعية، تم القاء العديد من الضحايا في مجاري الصرف، والخنادق، و تم نثر العديد من الجثث على سفوح الجبال. ما يريده الناجون من الإبادة الجماعية بشكل حقيقي، بصرف النظر عن التعويض، هو العثور على رفات أحبائهم و اعادة دفنهم بشكل كريم (والدورف، 2014).

خلاصة القول فإن السياسة العامة التي اتبعتها رواندا في معالجة أثار الصراعات المسلحة، والإبادة الجماعية، نجحت بقدر كبير في تحقيق الاستقرار، وإنهاء العنف المسلح، وتوحيد بناء رواندا لبناء وطنهم وتنميته.

الخاتمة

إن جريمة الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994، هي حصيلة لسلسلة الصراع السياسي الإثني المسلح الممتد منذ قيام الثورة الاجتماعية للهوتو سنة 1959 م، تبعتها سلسلة من أعمال العنف والعنف المضاد بين الهوتو والتوتسي ارتكبت خلالها المذابح والمجازر الجماعية، عمليات الاعتقال، والاغتيالات السياسية، والتهجير، ونشر الحقد العنصري، وبث خطاب الكراهية، حتى وقوع الحرب الأهلية سنة 1990، ثم الإبادة الجماعية سنة 1994م.

لقد كان صراعا دمويا انتهى بجريمة بشعة خلفت أثار سيئة جدا في المجتمع الرواندي استطاع أن يتجاوزها، ويتصالح مع نفسه، ويقدم للعالم نموذجا، وتجربة يستفاد منها في معالجة أثار الصراعات، والحروب، والجرائم ضد الانسانية خلفت الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا سنة 1994م، ما بين 800000، و1000000 قتيل، ودمار اقتصادي، وتمزيق للنسيج الاجتماعي .

النظام السياسي الذي تكون بعد وقوع جريمة الإبادة الجماعية، لم يستمر في تطبيق السياسة التي انتهجها هابياريمانا في ممارسة العنصرية الإثنية، بل تم اتباع سياسة عامة ومعالجات جديدة لأثار ومخالفات الصراع، وجريمة الإبادة الجماعية، فمن الناحية السياسية تم التركيز على بناء نظام سياسي بعيد عن ممارسة العنصرية الإثنية؛ لخلق هوية وطنية جامعة إلى الحد الذي منع جرم الدستور استخدام لفظ الهوتو والتوتسي، ومن الناحية القضائية بذلت جهود لتطبيق العدالة الانتقالية بجوانب متعددة من خلال محاكمات دولية، ووطنية، ومجتمعية، ونزع السلاح، والدمج، ومن الناحية الاقتصادية فقدت بدأت عملية تنمية حقيقية حققت نتائج ملموسة في تحسين الوضع والمؤشرات الاقتصادية.

إن الحالة الرواندية في تجاوز أثار الأزمة بمختلف أبعادها نموذج يستفاد منه في تحقيق النجاح من خلال قوة وصدق الإرادة السياسية للنخب وللشعب في تضميد جراح الماضي وبناء دولة يعيش فيها الجميع بسلام.

ويمكن تلخيص الخاتمة في النتائجِ التاليةِ:

1- جريمة الإبادة الجماعية في رواندا سنة 1994م، هي محصلة للصراع السياسي الإثني المسلح بين الهوتو والتوتسي الذي انتهى بقيام المتطرفون من الهوتو بالتخطيط والتحضير والتنفيذ لجريمة الإبادة ضد التوتسي والمتعاطفين معهم .

2- بلغ عدد ضحايا الإبادة ما يقارب المليون قتيل، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين واثار نفسية واجتماعية واقتصادية أترث على الحياة في رواندا بشكل عام، واستمرت أثارها لسنوات بعد الإبادة.

3- استطاع الشعب الرواندي بعد جريمة الإبادة أن يؤسس نظام سياسي اتبع سياسات عامة ومعالجات سياسية وقانونية وقضائية واقتصادية استطاع من خلالها تجاوز كل الأثار والذكريات المؤلمة لتكون رواندا نموذجا يستفاد منها في تجاوز مآسي الحروب والجرائم ضد الإنسانية .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

اولاً: الكتب:

1- أنطوان القوال. (2009). الموسوعة الجغرافية أضواء على العالم (المجلد الطبعة الثانية). بيروت: دار الشمال.

2- عبدالله عبدالرازق إبراهيم . (2002). الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات. أزمة البحيرات العظمى. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية /جامعة القاهرة.

3- عبدالمنعم سعد بركة. (21-22 أفريل 2002). ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى. الأصول التاريخية للتوتسي. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة.

4- لبنى أحمد نور. (2014-2015). الصراع الإثني : دراسة أنثروبولوجية لقبائل التقتسي في رواندا. د م: معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

5- مارتن شو. (2017 م). الإبادة الجماعية مفهومها ، وجذورها ، وتطورها ، وأين حدثت ...؟ (المجلد ط1). (محيي الدين حميدي، المترجمون) الرياض: العبيكان للنشر .

6- محمد عادل محمد سعيد. (2009). التطهير العرقي دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن. الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة.

7- محمد غسان الشبوط. (2018). المصالحة بين الدولة والمجتمع في ضوء تجارب العدالة الانتقالية الافريقية : رواندا نموذجا. تأليف مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في أفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية – دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبا وتحديات. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .

ثانيا: الدوريات العلمية:

1- حمدي عبدالرحمان حسن . (1998). قضايا في النظم السياسي الإفريقية. القاهرة: مركز الدراسات المستقبل الإفريقي.

2- حمدي عبدالرحمن. (يناير, 1999). التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى. السياسة الدولية.

3- السعيد إبراهيم البدوي. (د ت). الصراعات والحروب الأهلية في هضبة البحيرات. مجلة الجمعية الجغرافية.

4- الشفيع محمد المكي. (ديسمبر, 2000م). الصراع في منطقة البحيرات العظمي وتداعياته. دراسات إفريقية(جامعة إفريقيا العالمية).

5- زياد ربيع. (د ت). جرائم الإبادة الجماعية. دراسات دولية(التاسع والخمسون).

6- احمد مجيد جاسم ، و نواف عبدالقادر جواد. (29 سبتمبر, 2020). دور بول كاغامي في بناء الدولة الرواندية) 2000-2018). مجلة تكريت للعلوم السياسية (99-124).

7- مستاري عادل. (د ت). المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا TPIR. مجلة الفكر(العدد الثالث).

ثالثا: الرسائل العلمية.

1- بوغرارة رمضان. (2006). القيود الواردة على اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية رسالة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان. كلية الحقوق / جامعة مولود معمري.

2- حسين بوقارة. (2009/2010). النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة/كلية العلوم السياسية والإعلام. الجزائر.

3- زوينة الوليد. (2013/2012). جريمة الإبادة الجماعية على ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا رسالة ماجستير . الجزائر، بن عكنون: جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق .

4- زيان بوبكر وميلان سفيان. (2012/2013). جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي الإنساني مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق . بجاية: جامعة عبدالرحمان ميرة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية.

5- سامية شابوني. (2009/2010). النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية رسالة ماجستير. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة / كلية العلوم السياسية والإعلام.

6- سعد زغلول عبدربه. (د ت). الاستعمار الألماني في شرق إفريقيا في الفترة من 1884 إلى 1988 رسالة ماجستير غير منشورة. الاسكندرية: كلية الأداب /جامعة الإسكندرية.

7- كلثوم زياني. (2022-2012). الإتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات رسالة ماجستير. جامعة الجزائر3/كلية العلوم السياسية والإعلام.

8- مباركة رحلي. (2014 - 2015). الحرب الأهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر. بسكرة: جامعة محمد خيضر – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية شتمة.

رابعا: التقارير.

1- تقرير مجلس الأمن. (30 11, 1994). تقرير مرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (s/1994/1344). نيويورك: الأمم المتحدة.

2- ديني سيغي. (1994). تقرير عن حال حقوق الانسان في رواندا. المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان .

خامسا: شبكة المعلومات الدولية.

1- أمجد الدهامات. (26 06, 2019). www.annabaa.org. تاريخ الاسترداد 25 04, 2022، من شبكة النبأ.

2- الجزيرة. (19 11, 2017). www.aljazeera.net/knowledgegate/magazine/2017/11/19. تاريخ الاسترداد 20 04, 2022، من المعرفة مجلة الجزيرة.

3- الجزيرة. (د ت). https://www.aljazeera.net/. تاريخ الاسترداد 02 04, 2022، من الجزيرة.

4- حمدي عبدالرحمن حسن. (2019). www.aljazeera.net. تاريخ الاسترداد 3 4, 2022، من الجزيرة.

5- خالد بن الشريف. (27 5, 2016). www.sasapost.com/genocide-in-rwanda. تاريخ الاسترداد 23 12, 2019، من ساسهsas.

6- سامان نوح. (05 06, 2019). www.alahalireport.com. تاريخ الاسترداد 25 04, 2022، من الأهالي ريبورت.

7- طارق عبدالحافظ الزبيدي. (29 تموز, 2019). mcsr.net/news508. تاريخ الاسترداد 22 04, 2022، من مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية.

8- لارس والدورف. (06 01, 2014). pltjust.blogspot.com/2014/01/ddr.html. (سعيد عزالدين نصر، المحرر) تاريخ الاسترداد 25 04, 2022، من المفوضية الشعبية للعدالة الإنتقالية.

9- محمود العدم. (7 4, 2019). www.aljazeera.net/ews/politics. تاريخ الاسترداد 22 04, 2022، من الجزيرة.

10- مصطفى سيد مصطفى. (2006). الإبادة الجماعية في إقليم البحيرات العظمى : ديناميات الصراع والعنف الإثني في وسط أفريقيا رسالة ماجستير. الخرطوم: جامعة النيلين / كلية الدراسات العليا- قسم العلوم السياسية.

11- موقع منظمة مراقبة الإبادة الجماعية. (بلا تاريخ). http/www.genocidewatch.org. تم الاسترداد من موقع منظمة مراقبة الإبادة الجماعية .

12- نسرين الصباحي. (19 2, 2018). www.qiraatafrican.com/home/new. تاريخ الاسترداد 22 04, 2022، من قراءات إفريقية.

13- نور علوان. (5 4, 2019). www.noonpost.com/content. تاريخ الاسترداد 22 04, 2022، من نون بوست.

14- آية حسين محمود. (21 نوفمبر, 2020). http://www.acrseg.org/41743. تاريخ الاسترداد 19 أبريل, 2022، من النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- https://constitutions.unwomen.org/en. (2021 March, 2021). تاريخ الاسترداد 20April, 2022، من The Global Gender Equality Constitutional Database.

2- Frederick Golooba-Mutebi. .(بلا تاريخ) .Collapse, War & Reconstruction in Rwanda: an analytical narrative on state-making. (DESTIN, LSE, Crisis States Research Centre..2008

3- https://www.parliament.gov.rw/about-1. (20 4, 2022) Parliament. تم الاسترداد من https://www.parliament.gov.rw/about-1
4- REPUBLIC OF RWANDA. (July, 2000). RWANDA VISION 2020. Kigali.
5- Republic of Rwanda. (December, 2020). VISION 2050 تم الاسترداد من . Website: www.gov.rw..